واقع المؤسسة المصغرة في الجزائر
في ظل إصرار القطاع غير الرسمي وحتمية الابداع والابتكار

تاريخ الاستلام 2015/10/30 تاريخ القبول 2016/01/30

الدكتور وهاب محمد
عضو مخبر البحث إدارة الابتكار و التسويق – جامعة سيدي بلعباس
البريد الالكتروني:ouahab_moh13@yahoo.fr
الدكتور رادي نور الدين
عضو مخبر البحث إدارة الابتكار و التسويق – جامعة سيدي بلعباس
البريد الالكتروني:radinoureddine@yahoo.fr

ملخص البحث:

يحاول هذا البحث حصر مختلف المعوقات و العراقيل ذات البعد التنظيمي و البيئي التي تعطل إقلاع قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر خاصة وأن هذا القطاع يعتبر مولدا مهما للقيمة المضافة في الاقتصاد الوطني ويحمل حلولا جادة للقضاء على البطالة، لكن أمام الزيادة المضطردة لهذه المؤسسات وجنوح بعضها إلى الممارسة في النشاط الاقتصادي غير الرسمي في السنوات الاخيرة يبرز عنصر الإبداع والابتكار كأداة لإعادة تطبيع نشاط هذه المؤسسات وأداة لاستمرارها و تطورها.

في هذا الاتجاه تم إجراء تحقيق ميداني حول المؤسسات المصغرة للوقوف على جملة المعوقات التي تعترض نشاط هذه المؤسسات و أسباب انسحاب بعض المقاولين للممارسة في النشاط غير الرسمي وأسباب إصرار هذا النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاح: الإبداع المؤسسات الصغيرة المتوسطة والمصغرة، الاقتصاد غير الرسمي

Résumé :

A travers cette étude, on essaie de délimiter l'ensemble des failles et obstacles d'ordre réglementaire et environnemental qui entravent la relance du secteur des PME en tant que générateur de valeur ajoutée et créateur d'emploi , mais devant la multiplication du nombre de ces entreprises dans les dernières années et la repli d'une catégorie d'entrepreneurs vers le secteur informel, l'innovation est devenue comme un instrument pour la normalisation des activités économiques et la croissance et développement de ces entreprises.

Dans cet ordre d'idée, une enquête a été réalisée sur les micro-entreprises a Tlemcen pour mettre en évidence les différents obstacles et carences qui gênent le bon fonctionnement de ces entreprises et voir les causes de repli d'une catégorie d'entrepreneurs et la persistance du secteur informel.

Mots clés: Innovation, PME, économie informelle, entreprenariat

مقدمة:

يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين في تاريخ الحياة الاقتصادية للجزائر ما بعد الاستقلال مرحلة الاقتصاد الموجه أين كانت الدولة تعتبر صاحبة القرار في توجيه وتنظيم الاقتصاد الجزائري و قد ساهم الريع البترولي في الاستقرار الاقتصادي لهذه المرحلة، لكن مع سقوط أسعار البترول في أواسط الثمانينات *1986* برزت عدة اختلالات مست الحياة الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء تميزت بعجز في القطاع العام، مديونية خارجية خانقة، تضخم و بطالة حادة و مستوى معيشي متردي للمواطن الأمر الذي عجل بمرحلة ثانية مرحلة اقتصاد السوق التي سجلت بدايتها في أوائل التسعينيات من القرن الماضي حيث تميزت باقتراح جملة من الاصلاحات والقوانين التي كانت تهدف في مجملها إلى تشجيع المبادرة في القطاع الخاص ومع مطلع الألفية الثالثة انتعشت الحياة الاقتصادية وتحسنت الظروف الاجتماعية وساهم ارتفاع سعر البترول إلى مستويات قياسية بتوفير كل أسباب الانتعاش نلخصها في اقتراح قوانين و انشاء هياكل وأجهزة دعم لكل مبادرة في القطاع الخاص في اتجاه تشجيع عالم المقاولاتية، لكن مع نقص الخبرة لدى الشباب وغياب الدراسة الجادة لنجاعة المشاريع والتسرع في أحيان كثيرة في خلق هذه المؤسسات جعل الكثير منها تتوجه إلى ممارسات اقتصادية غير رسمية . أمام هذا الكم المعتبر من المؤسسات الصغيرة و أمام تشبع بعض القطاعات الاقتصادية تظهر أهمية الابتكار كأداة للتميز و وسيلة

هامة للاستمرارية والبقاء و مجابهة المنافسة لا بل و قد اعتبر البعض عنصر الابتكار كأهم عنصر من عناصر التي تبنى عليها استراتيجيات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

في هذا الاتجاه، وفي ظل تشجيع الدولة المتواصل لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبرز ضرورة طرح التساؤل التالي: هل استطاعت هذه المؤسسات أن تحقق أهدافها الممثلة أساسا في خلق القيمة المضافة، المساهمة في القضاء على البطالة و الحد من نشاط القطاع غير الرسمي أو توجيهه نحو الممارسة في القطاع الرسمي؟ و ما هي شروط الابتكار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

فمن خلال هذه الورقة، نحاول التعريف بالمؤسسة الصغيرة بالجزائر وما هي خصوصياتها خاصة تلك التي تتعلق بدورها الاجتماعي التي أنيطت به حيث ترتكز هذه الدراسة على محورين: المحور الأول و نحاول من خلاله إبراز واقع المقاولاتية في الجزائر مع إبراز أهمية كل إجراءات الدعم التي حضيت بها من قبل الدولة تشجيعا لهذا القطاع والوقوف أيضا عند كل المعوقات و العراقيل الرئيسية التي تجر هذه المؤسسات إلى الممارسة في النشاط غير الرسمي سواء بشكل جزئي أو بشكل كامل. أما المحور الثاني فسنخصصه لمناقشة نتائج تحقيق ميداني لاكتشاف الوجه الآخر غير الرسمي للمؤسسة الصغيرة في الجزائر.

المقاولاتية في الجزائر:

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة إن على مستوى مساهماتها في الدخل القومي خلق القيمة المضافة أو على مستوى امتصاص البطالة و تحقيق الرفاهة الاجتماعية.

ورغم اهمية هذا القطاع في اقتصاديات الدول النامية والناشئة على حد سواء إلا أنه على المستوى الفكري لا يوجد إجماع على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن مفهومها يختلف من دولة إلى أخرى خاصة إذا كانت متفاوتة في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فما يعتبر مثلا في الولايات المتحدة أو أوروبا مؤسسة صغيرة أو متوسطة يمكن أن يصنف

في دولة ناشئة كمؤسسة كبيرة. و بشكل مختصر نورد أهم المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1. المعايير الكمية: و هي المعايير القبلة للقياس الكمي كمعيار ععد العمال، معيار قيمة الرأسمال المستثمر، معيار حجم الانتاج، معيار رقم الأعمال و معيار درجة الانتشار.

2. المعايير النوعية (الوصفية) كطبيعة الملكية و الاشراف، طبيعة النشاط الذي تمارس فيه المؤسسة، معيار درجة تأثيرها في السوق الذي تنشط فيه ومعيار محلية النشاط. وفيما يلي بعض النماذج لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي[1]: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100 000.$، و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 $

- المؤسسة الصغيرة: تشغل أقل من 50 موظفا، إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي .

- المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 ، وكل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الاوروبي[2]

---

[1] نقلا عن بحث مقدم من طرف د. ناصر سليمان إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير حول : "الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل " أيام ***23-24*** فيفري ***2011***، غرداية – الجزائر

[2] بن عزة هشام، " دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، ماجيستر مالية دولية ***2011/2012*** جامعة وهران.

المؤسسة المصغرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من *10* عمال ولا يتعدى رقم أعمالها أو إجمالي ميزانيتها السنوية *2* مليون أورو.

المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من *50* عمال ولا يتعدى رقم أعمالها أو إجمالي ميزانيتها السنوية *10* مليون أورو.

المؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل أقل من *250* عامل ولا يتعدى رقم أعمالها *50* مليون أورو أو لا يتجاوز إجمالي ميزانيتها السنوية *43* مليون أورو.

التعريف المعتمد من طرف المشرع الجزائري: فحسب القانون رقم *01-81* المؤرخ في *2001/12/12* و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المادة*4* " تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات ، تشغل من واحد إلى *250* شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها المستوى ملياري دج او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية *500* مليون دج و تستوفي معايير الاستقلالية". وتصنف المواد *5*، *6*، *7* هذه المؤسسات إلى:

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المؤسسة المتوسطة	250-50	200 مليون- 2 مليار دج	100 – 500 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المؤسسة المصغرة	9-1	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج

إجراءات الدعم و تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

لقد فوضت الاضطلاع بسياسات هذا القطاع إلى مجموعة من الأجهزة الهيكلية الحكومية المناسبة لتطوير هذا القطاع

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): أنشئت سنة 2001 و قد عوضت وكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمار APSI و كانت موجهة للمشاريع الاستثمارية الأكثر من 135000 دولار[1]

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME : بميزانية قدرت 386 مليار دينار أوكلت إلى هذا الجهاز سنة 2010 إلى آفاق 2014 مهمة إعداد برنامج وطني لتأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة .

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ: أنشئت سنة 1997 واضطلعت بمهمة دعم، خلق و تمويل المؤسسات المصغرة الموجهة إلى المقاولون الشباب في سن 19 إلى 40 سنة بمبلغ استثمار قد يصل 10 ملايين دينار[2].

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: أنشئ هذا الجهاز في الأساس في إطار التكفل بالأشخاص المسرحين من القطاع العمومي و في إطار مكافحة البطالة، الذي تحول سنة 2004 إلى جهاز دعم و خلق المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل بنكي. و قد خص هذا الجهاز شريحة البطالين من 35 إلى 50 سنة.

قطاع المؤسسات المصغرة[3] TPE :

- تعريف المؤسسة المصغرة: هي وحدة اقتصادية صغيرة أنشئت من قبل شخص عادي أراد من خلالها إنتاج سلعة أو تقديم خدمة و طرحها في السوق بغرض تحقيق الأرباح و تتميز هذه المؤسسات بالخصوصيات التالية[1]:

---

[1] . AKNINE ET PR. FERFRRA Yacine,une lecture à partir des dispositifs de soutien et d'aide à la création des entreprises, Revue des Sciences Économiques et de Gestion N°14 (2014).

[2] OCDE, Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, Évaluation sur la base du Small Business Act pour 10.1787/9789264221864-frl'Europe,DOI:

[3] TPE : Toutes petites entreprises

- المرونة التي تسمح لها بالتكيف السريع مع كل الظروف والتحولات سواء تعلق الأمر بالإنشاء، تغيير الإقامة أو حتى تغيير نشاطها.

- تنشأ هذه المؤسسة من خلال فكرة مشروع يضطلع به مقاول يحمل طموحا كبيرا للنجاح و يسخر له امكانيات كبيرة مالية ، مادية و تقنية.

- تعمل المؤسسات المصغرة في محيط قانوني وتنظيمي يسمح لها بالتطور و النمو في اقتصاد السوق الذي يبنى بشكل تدريجي في الجزائر.

- تشير المؤسسات الصغيرة في الجزائر إلى المهن التالية: الصناعة التقليدية، الزراعة وإنشاء المطاعم وإلى تقديم الخدمات في قطاع النقل وماشابهها.

أهداف المؤسسات المصغرة:

تقوم هذه المؤسسات على أساس تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية [2] التي تسمح ب:

- توفير مناصب شغل مباشرة و غير مباشرة التي تساهم تدريجيا في القضاء على البطالة

- اشباع حاجات المستهلكين من خلال تنويع الانتاج وتطوير وتحسين القطاع الخاص.

- تعمل على تأطير النشاط الاقتصادي و من خلال ذلك تقلل النشاط غير الرسمي

- تساهم في الادماج الاجتماعي للشباب لتحد من مخاطر التسيب والفراغ و ما يتبعها من مظاهر الانحراف و الآفات الاجتماعية.

حسب الديوان الوطني للإحصاء **ONS**: ***83.2*** **%** من المؤسسات التي توظف من ***50*** إلى ***249*** عامل استفادت من دعم هذه الاجراءات الأمر الذي

---

[1] **BOUYACOUB Farouk, « l'entreprise et le financement bancaire », édition CASBAH, 1ere édition, 2000**

[2] **BOUYACOUB Farouk, O.P. cité**

أدى إلى بلوغ رقم 618515 مؤسسة صغيرة و متوسطة في الجزائر سنة 2010 بزيادة 28000 وحدة مقارنة بسنة 2009 ، تشغل هذه المؤسسات 1.6 مليون عامل وتمثل نسبة 94% من مجمل المؤسسات الوطنية و تمثل نسبة 52% من اجمالي انتاج القطاع الخاص الوطني خارج المحروقات و نسبة 35% من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني[1] ، لكن رغم الاهتمام التي حضيت به المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، فإن TPE بالمقابل لم تحض بتوفير آليات تمويل ملائمة و خاصة بالمؤسسات المصغرة لتطوير و تنمية هذا القطاع،و في نهاية السداسي الأول 2013،كان هناك 747934 مؤسسة صغيرة و متوسطة PME، أكثر من 90% منها هي مؤسسات مصغرة TPE[2].

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM: تدارك مسؤولو القطاع الأمر بوضع استراتيجية لتطوير TPE من خلال اجراءات القروض المصغرة بداية 2003. يهدف هذا الجهاز إلى تمويل و خلق النشاطات المنزلية تشجيعا للصناعة الحرفية حيث مست هذه الاجراءات الشباب والنساء الماكثات في البيت على وجه الخصوص[3].

العيوب و العراقيل:

رغم الجهود التي بذلتها الدولة لترقية الاستثمار الخاص في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق (قانون الاستثمار 1993 ، القانون التوجيهي للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة 2001 ...) يبقى الاطار التنظيمي و المؤسساتي المتعلق بخلق و تشغيل المؤسسات الخاصة معقدا و لا يساعد كثيرا على إنشاء و تطوير هذه المؤسسات حيث تبقى اجراءات الانشاء معقدة، طويلة ومكلفة، فالإنشاء

[1] Boughazi Smaïl, « Cap sur le développement de la micro-finance en Algérie » ,S BPublié dans La Tribune, le 18 –04 – 2011.

[2] Bulletin d'information statistique de la PME premier semestre 2013.

[3] Mounia Meslem,ministre de la Solidarité, de la famille et de la condition de la femme, ANGEM,2015

مؤسسة حسب دراسة قام بها البنك الدولي تحتاج إلى *14* إجراء و يشارك فيه الكثير من المتدخلين (المصالح الضريبية، الموثق، الضمان الاجتماعي، CNAC، المحكمة وغيرها وتحتاج 24 يوما وتكلف 13.2% من الدخل السنوي / ساكن، بالإضافة إلى أن الرأسمال الأدنى المطلوب لإنشاء مؤسسة يبقى مرتفعا حيث يمثل 45.2% من الدخل السنوي / ساكن ويمكن لنا في هذا الإطار ذكر:

- عدم استقرار مناخ الأعمال الذي عرقل المقاولاتية حيث تم إحصاء في الفترة ما بين 2004 و 2009 : 0.4 مؤسسات لكل 1000 ساكن في سن العمل حيث تبقى هذه النسبة الأدنى في شمال افريقيا و الشرق الأوسط ووصل إلى 0.5 سنة 2012 [1] .

- ارتفاع عدد الهيئات على المستوى المركزي التي تمارس في مجال سياسات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الأمر الذي أدى إلى صعوبة التنسيق لا بل حتى تداخل المهام والصلاحيات في أحيان كثيرة مما أثر سلبا على تطوير هذه المؤسسات.

- بالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة عراقيل التمويل و محيط الأعمال والتسرع و نقص الخبرة لدى المقاولون حاملو هذه المشاريع.

المؤسسات الصغيرة و القطاع غير الرسمي:

إن هذه المعوقات جعلت من الجزائر 2014 من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة قي العديد من المؤشرات: الرتبة 153 في أداء الأعمال، المرتبة 176 في التسجيل العقاري، المرتبة 174 في أداء الرسوم و الضرائب و المرتبة 164 في خلق المؤسسات. يعود هذا الترتيب إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة

---

[1] OCDE,Politiques en faveur des PME Afrique du nord et Moyen-Orient2014.Evaluation sur la base du small business ,act pour l'Europe,UE,UTF,2014.

تنشط في القطاع غير الرسمي[1] بعيدة عن عمليات الاحصاء ولا تخضع للإجراءات القانونية التنظيمية التي تنظم العلاقة بين المؤسسات والمصالح الضريبية والهيئات الاجتماعية ذات الصلة، لذلك تصنف في القطاع المؤسساتي للنشاط المنزلي من منظور النظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة ***1993***.

تصنيف القطاع غير الرسمي:

تعتبر المؤسسات تابعة للقطاع غير الرسمي تلك التي تستجيب للشروط والخصوصيات التالية سواء توفرت هذه الشروط بشكل منفصل أو اجتمعت كلها أو بعضها.

- الشكل القانوني (المؤسسات فردية).
- عدم إمساك محاسبة كاملة.
- حجم الوحدة الاقتصادية لايتعدى عتبة معينة محصورا (مابين ***5*** و***10*** عاملين)
- عدم خضوعها للتسجيل (الإداري، الضريبي والاجتماعي) وعدم التصريح بالعمال.

تجدر الاشارة في هذا الخصوص أن أغلب النشاطات غير الرسمية تفضل عدم الخضوع للتسجيل المذكور لأنها لا تستطيع تحمل الأعباء و المصاريف التي تفرضها التشريعات لاسيما الضرائب و الضمان الاجتماعي بسبب ضعف المداخيل و عدم انتظامها و استقرارها وفي أحيان أخرى لسبب غياب المراقبة من قبل أجهزة الدولة المختصة.

[1] **ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005**

الإبتكار كمتغير رئيسي لتنافسية المؤسسات

إن خلق القيمة في هده المؤسسات يحتم عليها الحصول و المحافظة على الميزة التنافسية. فالإبتكار هو وسيلة هامة لإبقاء المؤسسة في وضعية جيدة لفترة طويلة نسبيا (Liouville,2006). و لأجل ذلك من الضروري على هذه المؤسسات وضع على أرض الواقع إدارة تكنولوجيا مبنية على إستراتيجيتين رئيسيتين للإبتكار : استراتيجية الإبتكار الجدري أو الكلي واستراتيجية الإبتكار التدريجي.

أما إستراتيجية الإبتكار الجذري فهي التي تحاول أن تستفيد من السبق في موضوع المهارات أو الكفاءات التي لا يملكها المنافسون بعد.و يسميها البعض ميزة الريادة في سوق جديد.(Foster,1986).

أما إستراتيجية الإبتكار التدريجي فتعتمد على وضع حواجز لحماية التكنولوجيا المبتكرة لوقت أطول لزيادة الأرباح (Brown et Eisenhart ,1998).

2) أي اختيار إستراتيجي للابتكار في المؤسسة الصغيرة

يعرف الإنفاق على البحث و التنمية في المدة الأخيرة تطورا متزايدا في معظم المؤسسات، فالصناعي الذي يشرع في إنتاج المعرفة لا يعرف ما سوف يحصل عليه، و لا يعرف لا المدة و لا تكلفة الإنتاج و لا حتى تقدير الإيرادات و قد يواجه مشكل تقييم الاستثمارات غير الملموسة فإذا اختارت المؤسسة إستراتيجية الابتكار الجدري(راديكالي) فقد لا تملك براءة اختراع (Ferrari,2002) أما إذا اختارت المؤسسة إستراتيجية ابتكار تدريجي،يجب عليها أن تركز على تجديد مجموعة منتجاتها و التركيز أيضا على المشاريع المبتكرة(Coyne2001)، فعلى سبيل المثال نجد Procter et Gamble قد طورا تجربة بإطلاق سلسلة من المنتجات الجديدة

أما في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يطرح مشكل تمويل الابتكار، و لمعالجة مشكل التمويل تفضل هده المؤسسات استعمال الأموال الخاصة كحل وحيد لأنه لا يوجد كثير من المستثمرين الذين يقبلون تحمل المخاطر.

أجري الإستطلاع في دائرة المنصورة (*49000* نسمة) الواقعة في المدينة الكبيرة لتلمسان (شمال غرب الجزائر) من *01* إلى *20* نوفمبر *2013*.

و قد مست الدراسة الأحياء الرئيسية في المنطقة،التي تتميز بتنوع فئات السوسيو المهنية،مستوى المعيشي للسكان (متعددة الطبقات الإجتماعية) نوع السكنات (منازل شخصية ،سكنات في العمارات).

و شملت الدراسة عينة من *500* عائلة (حوالي *10*% من إجمالي العائلات الموجودة في هده المنطقة.

و قد أجريت من قبل الباحثين على أساس معرفتهم للبيئة الحضرية و إختيار ما يسمح تواصل أفضل مع الدين شملهم البحث و وضع الثقة و الحصول على إجابات صادقة.

و تمت الدراسة من خلال مقابلات مع أحد أفراد الأسرة (رب الأسرة)

1- مكانة القطاع الخاص

العمال / القطاع	عدد العمال	النسبة
الخاص	*362*	*%48*
العام	*364*	*%52*
المجموع	*726*	*% 100*

حتى و لو إحتل القطاع العام المرتبة الأولى ب *52* % فالقطاع الخاص يبرز بنسبة معتبرة *48%*.على عكس سنوات *70* و *80* أين كان القطاع العام يستحوذ على جل مناصب الشغل، فالقطاع الخاص أخد مكانته في سوق العمل الجزائري، إذ وصلت حصته في سوق الشغل إلى *9.58* % في سنة *2014* (ons) رغم أن القطاع العام يحوز على *90%* من اصول المؤسسات المالية[1].

[1]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du

2-مشاكل القطاع الخاص

لا ينسجم القطاع الخاص بسهولة في النشاطات الإنتاجية بسبب المنافسة الخارجية والمنافسة غير المشروعة من القطاع الغير الرسمي، هذه المنافسة الأتية من(القطاع غير الرسمي) تؤثر على هذا القطاع خاصة مع عدم وضوح السياسات الإقتصادية للبلاد واستقرارها ، كالفساد، معدل الضريبة والمشاكل المرتبطة ب القروض .[1] (CENEAP)

من هنا يميل القطاع الخاص للممارسة في في مجال يضم عدة ممارسات تخضع للقطاع الغير الرسمي لاسيما من حيث طريقة التمويل (نسبة التمويل الذاتي في هدا القطاع تفوق *70%*)[2].

مؤشرات العمل غير الرسمي في القطاع الخاص

العمال / المؤشرات غير الرسمية	العمال	النسبة
مكان العمل الغير الرسمي	*54*	*%15*
العمل المؤقت	*97*	*%26*
مدة العمل (مخالفة ل *40* سا في الاسبوع)	*235*	*%65*
غياب بطاقة الضمان الإجتماعي	*173*	*%47*

- مكان العمل:بلغ عدد العمال غير مرخص لهم *15%* و هدا راجع لعدم وجود الظروف الملائمة للعمل (في المنزل، الشارع، الخ..).

---

développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005

[1]L'enquête a touché 572 entreprises dans 5 wilayas, (secteur informel 28.2%-difficulté à obtenir des prêts 28,8 % - 12,8 %, le taux l'incertitude de la politique économique 7.1%-corruption 06.3 % taux d'imposition)

CHENNTOUFTayeb, L'Algérie face à la mondialisation, Conseil pour le développement et la recherche scientifique et sociale en Afrique, Graphiplus, Dakar ,2008 p131.

[2]Idem, p131.

- العمل المؤقت:بلغ عدد عمال (توقيف الجزئي أو الكلي عن العمل) 26% من العمال، و يعتبرها هؤلاء مرحلة انتظار تسبق اندماجهم في القطاع الرسمي.

- عدم احترام مدة العمل:(تفوق في معظم الأحيان *40* سا / الأسبوع)، ويمثلون *65* %، يعملون أكثر من *40* سا/ الأسبوع و حتى في الأعياد لتلبية طلبيات الزبائن.

- غياب الضمان الاجتماعي: بلغ عدد العمال غير المنخرطين في الضمان الاجتماعي *47*% جزئي أو كلي الناتجة عن تعقد الإجراءات (بيروقراطية، عمولات، نفقات..).

يشمل غياب حماية الضمان الاجتماعي معظم عمال قطاع الغير الرسمي (أكثر من *44*%) في *2007* ONS).

إدا كانت المعايير المذكورة أعلاه تخص كافة عمال القطاع الغير الرسمي ، توجد معايير أخرى خاصة بالعمال الأحرار و مستخدمي هدا القطاع الذين يزاولون نشاطهم في وحدات غير رسمية خاصة العمل المنزلي التي تتسم بغياب محاسبة حقيقية (غياب الفواتير)، إنعدام التسجيل[1] و عدم دفع الرسوم.

تجدر الاشارة إلى أن التسجيل الإداري للمؤسسة في الجزائر يمر بعدة إجراءات [2]، زيادة عن رسوم التسجيل في السجل التجاري يجب على المؤسسة SPA, SARL, (SNC,EURL) أن تتحمل تكاليف الإنشاء عند الموثق، تتراوح حسب الرأسمال الاجتماعي من *5000* إلى *25000* دج، و أيضا حقوق التسجيل حسب الرأسمال الاجتماعي (مع سقف لا يتعدى *80000* دج). وعلى هذا الأساس نجد أن الجزائر إحتلت في *2008* المرتبة *125* من مجموع *178* دولة في ترتيب حول مدى تقديم التسهيلات لإنشاء المؤسسات، التي يقوم بها البنك العالمي كل عام منذ *2004*

طرق الشراء و البيع(غير الرسمية)

---

[1]Le registre du commerce existe chez les uns en raison de la nécessité de commencer toute activité. Après, il y'a orientation vers la fraude et l'évasion fiscale et vers des pratiques litigieuses (location du registre- enregistrement non identifié - … .)

[2]Le dossier à fournir pour l'inscription de l'entreprise au registre de commerce comporte 8 documents dont l'obtention auprès des différents services administratifs nécessite plusieurs jours (24 jours).

العمال الطرق غير الرسمية	عدد العمال (احرار و مستخدم)	النسبة
البيع غير الرسمي	***59***	***%30***
الشراء غير الرسمي	***133***	***%70***

هناك عدد من العمال الأحرار و المستخدمين يمارسون عمليات البيع *%30* و الشراء *%70* ، تتم عمليات التموين بشكل غير رسمي و تتجلى في غياب الفاتورة، المبادلة في سوق موازي، مكان البيع غير مرخص (في المنزل،الشارع و حتى في المقاهي).

طرق تسوية المعاملات (المؤسسات الصغيرة-الاحرار و المستخدمين)

	تسوية القرض بالشيك	تسوية القرض نقدا	القرض	نقدا	الشيك	المجموع
التحصيل	***2***	***15***	***17***	***173***	***2***	***192***
النسبة	***%1***	***%7***	***% 8***	***%91***	***% 1***	***%100***
التسديد	***9***	***25***	***34***	***143***	***15***	***192***
النسبة	***%4***	***13***	***%17***	***%75***	***% 8***	***%100***

تتم معظم عمليات البيع و الشراء عند العمال الأحرار و المستخدمين نقدا الشراء *91 %* ُ البيع *%75*، إستخدام السيولة النقدية يبين إنعدام الثقة في وسائل الدفع المصرفية حبث لا تتعدى *1%*، فلا يستعمل الشيك إلا قليلا في بعض المعاملات مع المؤسسات الرسمية *7 %*، مع ذلك يتم اعتماد عملية الدفع الآجل بنسبة *%17* أما القبض فهي بنسبة *8%*.

الذين يتعاملون مع الموردين الرسميين يحصلون على القروض أكثر ممن يتعاملون مع موردين غير رسميين[1] ،هدا يتطلب ثقة كبيرة ،اهتمام مشترك،و

[1]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005

معرفة الاخر [1]، عادة ما تتم تسوية الديون نقدا ***13%***، بالتالي فإن هذه المؤسسات الصغيرة تعطي القروض للزبائن أكثر مما تتحصل عليه من الغير معظمها عند الموردين الرسميين.

نلاحظ أن قروض الموردين و تسبيقات الزبائن تستعمل لضمان الاستغلال بينما يستعمل التمويل الغير الرسمي للاستهلاك[2].

مصادر تمويل(المؤسسات الصغيرة ،عمال الأحرارو المستخدمين)

مصدر التمويل	عدد (عمال أحرار و مستخدمين)	النسبة
عائلي + الإدخار	***120***	***% 64***
البنك	***36***	***%18***
أشخاص أخرين	***36***	***% 18***
المجموع	***192***	***% 100***

تمول معظم النشاطات عن طريق الأموال الشخصية أو من طرف الأقارب ***64%*** إما أن تكون مشاركة من طرفهم أو هبة أو إرث الأمر الذي يعكس قيم التضامن التي تميز علاقات الأعمال في هذا القطاع و إذا كان انطلاق المؤسسات الصغيرة مضمون جزئيا بالادخار الشخصي و القروض العائلية، فإن تمويل احتياجات الرأسمال العامل يعتمد على القروض من الغير ***18%***، أما القروض من البنك فهي ضئيلة و تتم عن طريق هياكل التشغيل للدولة (ANSEJ,CNAC,ANGEM)، وحسب نشرية (ONS,2002) نجد سوى 3.3% من المؤسسات اقترضت من البنوك لتمويل مشاريعها.

3-خصائص القطاع الغير الرسمي

أ-التمويل غير الرسمي: يعتبر التمويل غير الرسمي هام جدا إذ يفوق 80% من حجم رأسمال[3]والذي يبقى بين أيدي العائلة فلا توجد لامبادلات ولا

[1] Achat sans facturation ou de grandes quantités.

[2] Idem,p 10.

[3] CHARMES Jacques, Concepts, mesures et tendances, études du centre de développement, OCDE,2009 p 14.

تحويلات خارج العائلة[1].فقد ساهمت العوامل الاجتماعية و الثقافية في ظهور هدا النوع من التمويل،إذ بلغ التمويل الذاتي 83.2% في المؤسسات (كل القطاعات) (ONS,2012)[2].

فقد ذكرت دراسة ميدانية حول المؤسسات الصغيرة الجزائرية أنه بلغ التمويل عن طريق الادخار الشخصي38.65% القروض من البنوك 6.75% طرق أخرى 1.1 % (Bennissad,1993) و يتبين أن التمويل الرسمي مقتصر على الوحدات الرسمية;Adair et Bounoua,2003) (Hamed,2004).

- غياب حقوق الملكية: هناك عدد من العمال ليس لديهم أي ملكية(أرض، سكن..) وهذا ما يجبرهم على البقاء على مستوى التشغيل الغير الرسمي (Desoto,2000)[3] و بالتالي لا يمكنهم الرهن بالمقابل في الحصول على قروض تمكنهم من تطوير نشاطاتهم (نقص التمويل يشكل عائقا بالنسبة للتشغيل الغير الرسميLewis)[4].

- منطق الدخل و التراكم: إدا كان النشاط غير الرسمي يمثل سلوكا للخروج من الأزمة أو التخفيف منها، فإن منطق الربح و التراكم لا يظهر حتى ولو كان الدخل معتبرا لاسيما إدا كانت السلع و الخدمات تتبادل داخل السوق.

---

[1] IGHILAHRIZ Said, Dimension et place du secteur informel dans l'économie algérienne , ECOtechnics, ALGER ,Aout 2003.p2 , « ...C'est ainsi que cescomptes donnaient une épargne des ménages de 50 milliards de DA en 1995 alors qu'elle était en réalité de plus de 170 milliards de DA... » .

[2]ONS,Collections Statistiques N° 172/2012 ,Série E : Statistiques Economiques N° 69

[3]KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 75.

[4]P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995

هنا تظهر إستراتيجية بديلة (غير إقتصادية) من خلال العلاقات العائلية ،العرفية ،الدينية و حتى السياسية [1]التي تجعل من عملية الحصول على الدخل كعامل يساعد على ضمان العيش فقط ،نلاحظ أنه لا توجد عملية التراكم في هدا القطاع.

-التضامن الأسري و إستراتيجية العيش: يساعد التضامن العائلي الحصول على قروض أو هبات (من الأب إلى الابن)،بطريقة أوتوماتكية[2]،حيث يتفوق الإنتاج العائلي على مردودية المشروع، ويظهر التضامن و التماسك في تسيير هده الأزمات بإتباع إستراتيجية تضمن البقاء لمؤسستهم.

ب-حجم المؤسسة: تعرف المؤسسات الغير الرسمية كوحدات إنتاج (سلع وخدمات ضمن القطاع الموازي) مرتبطة بين القطاع العائلي و المؤسسات الشخصية ،هذه التعاريف و التصنيفات موجودة في النظام المحاسبي القومي لهيئة الأمم المتحدة[3].

هده المؤسسات العائلية التي شغل (أقل من ***05*** عمال)[4] ،تعمل في إطار محدود،لا تفرق بين العمل و رأسمال كعوامل إنتاج و لأسباب عملية هده الوحدات لا تخضع للتسجيل طبقا للتشريعات الوطنية و تتجه للبقاء مخفية مما يجعل عملية التراكم غير واردة.

---

[1]Ces association financent les activités marchandes mais aussi des .festivités(mariage ,baptême ,funérailles…)

[2] « La solidarité est un moyen de pallier des événements fâcheux , ou une crise conjoncturelle » B . Lautier , l'économie informelle dans le tiers monde ,la découverte ,1994,

[3] CHARMES Jacques,Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel, IRD, Paris p 21.

[4]Nations Unies : Conseil économique et social,étude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique,Décembre 2007 p 09.

في الجزائر، المؤسسات التي تشغل أقل من ***10*** عمال تمثل ***47%*** من اليد العاملة ف ***2001***، أي حوالي ***2*** مناصب شغل في المتوسط، حوالي ***23.6%*** هي مشغولة في مؤسسة غير محددة (ورشة، سوق،ت جارة متنقلة، و بيع على الرصيف) و ***8.7%*** هي ضمن العمل في المنزل (Hammouda,2002)[1].

الشغل يتحدد حسب خصائص معينة كالتضامن العائلي، أين يعود مركز القرار لشخص واحد عادة يكون هو المالك (هذا ما قد يؤدي إلى تجنب الخلافات و يبقيها مخفية.

ج-تقسيمات المؤسسات الصغيرة في القطاع الغير الرسمي: نظرا لتنوع النشاطات غير الرسمية يمكن أن نميز بين النشاطات التي يسهل التعامل فيها، و هناك أنواع أخرى يصعب التعامل فيها و لكن يمكن أن تتطور و تجلب دخل كبير يمكنه أن يخلق مناصب شغل دائمة ، مما يؤكد التمييز بين نوعين من المؤسسات في نفس القطاع الغير الرسمي.

-طبيعة المؤسسات الصغيرة القابلة للتطور

-الدخل:يتجاوز الحد الادنى للأجر المضمون بالضعف على الأقل ، هذا الدخل يمثل ***44.26%*** من المؤسسات غير الرسمية التي مستها الدراسة الميدانية، هذه النسبة الكبيرة لا تعكس بعض خصوصيات القطاع في ضمان العيش اللائق، و لكن تسمح لبعض هؤلاء بالحصول على مدخول كبير (أكثر من مرة الحد الأدنى للأجر المضمون).

-ثقافة التهرب الضريبي:أدت البيروقراطية وضعف الخدمات الإجتماعية، إلى عزوف بعض الأفراد على التعامل بالعقود والوثائق و أصبح هدا التصرف مع مرور الوقت فعل إرادي.

---

[1]ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005,p3.

-طبيعة هده النشاطات: تتجلى معظمها في الخدمات المختلفة *48.15%*، متبوعة بالنشاطات التجارية (*10.06 %*، بيع المجوهرات، الألبسة والأحذية)، والحرف ب*11.11%*، الطرز،ا لخياطة لاسيما عند النساء)، وتوسع هده النشاطات راجع لتنظيمه المحكم والمعتمد أساسا على الروابط الأسرية والاجتماعية.

الخاتمة

حتى و لو كانت سياسة الدولة الجزائرية تصب في جعل المؤسسات الصغيرة عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال وضع وسائل و أجهزة هامة جدا لتنمية المؤسسات المصغرة (TPE) التي تساهم في خلق الثروة و توفير مناصب الشغل (الأجهزة ANSEJ ,ANGEM,CNAC) و(صناديق الاستثمار لكل ولاية). فإن الجهود يجب أن توجه نحو تنظيم النشاط غير الرسمي من خلال مراجعة الاطار التنظيمي لخلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة و تخفيف إجراءات الإنشاء والتنسيق بين الهيئات المشرفة مع ضرورة متابعة أصحاب المشاريع ابتداء من دراسة الجدوى للمشروع وحتى أثناء مزاولتهم النشاط و إيجاد آليات جديدة مبسطة للتسجيل الإداري، الإفصاح الضريبي والتصريح لدى الضمان الاجتماعي مع ضرورة تخفيف الاعباء لهذه الجهات التي تؤرق أصحاب هذه المشاريع، كما أن موضوع التمويل وضرورة إيجاد صيغة ملائمة لهذا القطاع يجب أن يحض بكثير من الاهتمام سواء من حيث الشروط وإجراءات القرض أو من حيث المدة التي تسغرقها دراسة الملفات و الموافقة على منح القرض. وبتوفير هذه الشروط سينسحب النشاط غير الرسمي تدريجيا وتلقائيا و يفتح المجال للإبداع و الابتكار باعتباره أحد أهم عوامل الرفاهية والاستمرارية للمؤسسات في ظل محيط اقتصادي يعد بالمنافسة الشديدة.

Bibliographie

-ONS,Collections Statistiques N° 172/2012 ,Série E : Statistiques Economiques N° 69

-OCDE,Politiques en faveur des PME Afrique du nord et Moyen-Orient2014.Evaluation sur la base du small business ,act pour l'Europe,UE,UTF,2014

- Ministere de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013

-ADAMS, R., J. Bessant et R. Phelps (2006), « Innovation management measurement: A review », *International Journal of Management Reviews*, vol. 8, nº 1, p. 21.

- ANGEM, données statistiques 2015

-ADAIR Philippe, 2000, Une mise en perspective macroéconomique de l'économie domestique, Cahiers du GRATICE, n°18, 1er Semestre 2000.

- AKNINE et FERFRRA Yacine, une lecture à partir des dispositifs de soutien et d'aide à la création des entreprises , Revue des Sciences Économiques et de Gestion N°14 (2014).

- B . LAUTIER , l'économie informelle dans le tiers monde ,la découverte ,1994

- BOUYACOUB Farouk, « l'entreprise et le financement bancaire », édition CASBAH, 1ere éd., 2000.

-CHARMES J., 1997, La nouvelle définition internationale du secteur informel et ses conséquences sur les systèmes et méthodes de mesure, AFRISTAT, Actes du séminaire sur le secteur informel et la politique économique en Afrique subsaharienne, 10 au 14 Mars 1997, Bamako, pp 61-78.

- CHENNTOUF Tayeb, L'Algérie face à la mondialisation, Conseil pour le développement et la recherche scientifique et sociale en Afrique, Graphiplus, Dakar ,2008

- CNES, Projet de rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, Alger1998.

-EDWARDS, T., R. Delbridge et M. Munday (2005), « Understanding innovation in small and medium-sized enterprises: a process manifest », *Technovation*, vol. 25, -Ferrari, M. (2002), L'externalisation de la R&D selon Cisco, *Expansion Management Review*, Décembre 2002, p.87-93.

-HEMMAM,A(2011),le nouveau secteur privé en Algérie.

- IGHILAHRIZ Said, Dimension et place du secteur informel dans l'économie algérienne, ECOtechnics, ALGER, Aout 2003.